واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات

أ.د قادري محمد الطاهر جامعة الجلفة
أ. شيلق رابح طالب دكتوراه بجامعة غرداية
بن علية عبد القادر طالب ماستر بجامعة الجلفة

ملخص

تتناول هذه الدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفتـــرة 2000-2013، ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير دالة الصادرات خارج المحروقات اعتمادا على الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

من خلال هذه المنهجية تم فحص مدى سكون السلاسل الزمنية لكل متغير باستخدام اختبار جذر الوحدة، كما تم قياس مرونة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وقد قدرت قيمتها بـــ (0.61).

واعتمادا على نتائج الدراسة فقد أوصت الورقة البحثية، بضرورة توفير المناخ الملائم و الداعم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لترقية الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات خارج قطاع المحروقات، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

Abstract :

Cette étude traite le rôle de l'IDE dans la promotion des exportations hors hydrocarbures en Algérie entre 2000 et 2013.

afin de réaliser cette fonction objective, on évalué les exportations de carburant selon les investissements étrangers directs, à l'aide de la méthode des moindres carrés ordinaires.

Grâce à cette méthode l'immobilité des séries chronologiques été examiné pour chaque variable à l'aide des racines de l'unité test, et après la mesure de l'élasticité du rôle de l'IDE dans la promotion des exportations hors hydrocarbures en Algérie qui a été évalué à (0,61).

Selon les résultats de l'étude ce document de recherche recommande, la nécessité d'approprié un climat favorable pour attirer les investissements directs étrangers pour but de mettre à niveau les exportations à l'extérieur hors hydrocarbures.»

مقدمة:

إن تمتع الجزائر بفوائض مالية كبيرة شجعها على إمكانية التوسع في النفقات العامة ومحاولة النـــهوض بالاقتصـــاد وذلك من مدخل الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يمكن إنكار الدور الهام الذي يلعبه في تمويل وتحقيق التنميـــة للأقطار، وحتى تتمكن الدول- خاصة النامية- من استقطاب كم هائل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجب عليها إتباع سياسات اقتصادية هادفة لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة، فتوجيه رشيد لسياسة الإنفاق العام كأحـــد الأجزاء المكونة للسياسة المالية وتخصيص حصص مالية ضخمة لفائدة الاستثمار نفقات التجهيز يساعد على تهيئة البنية التحتية وتجهيز الدولة لاستقطاب المستثمر الأجنبي، وكذا تخصيص حصص أخرى لنفقات التسيير لأنها هي

الأخرى تعمل لفائدة جلب المستثمر الأجنبي وإن كان ذلك بشكل غير مباشر، باعتبار أن تحسين الإدارة وإزالة القيود والعراقيل الإدارية كلها تساهم في تهيئة الجو الاستثماري وترقية الصادرات.

فالباحث في واقع الاقتصاد الجزائري يلاحظ ارتباطها الشديد مع واقع الأسواق النفطية، الأمر الذي يجعل اقتصادها تحت رحمة أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يستوجب من القائمين على الاقتصاد الجزائري البحث عن مصادر ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وضمان استمرارية واستدامة تدفق المداخيل وكذا زيادة في حجمها.

أولا: مشكلة الدراسة

توازيا مع تزايد عائدات النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000-2013، فقد تبنت الجزائر ومنذ سنة 2001 سياسة توسعية في الإنفاق العام ممثلة في البرامج الضخمة التي سطرتها الدولة، بدءا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وصولا إلى البرنامج الخماسي 2010-2014، والهدف الرئيسي هو تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال القيام بالإصلاحات المختلفة و توفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب المستثمرين الأجانب وترقية الصادرات غير النفطية. وعليه تتبلور إشكالية الدراسة فيما يلي:

" ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ؟"

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2013؟
2. ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2013؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وما أسفرت عنه الدراسات السابقة، قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور للاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من2000-2013.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسلطيها الضوء على موضوع في غاية الأهمية، وهو دور الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2013، كما تستمد الدراسة أهميتها من:

1. محاولة لفت أنظار القائمين على الاقتصاد الجزائري إلى أهمية توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمر المحلي و الأجنبي على حد سواء ، وخاصة في ظل الاستفادة من العائدات البترولية الكبيرة.
2. تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ارتباطه بدفع عجلة التنمية وتقوية الاقتصاد الوطني.

3. تمكن أهمية الموضوع في تناولها لأحد أهم متطلبات الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لما لها من دور كبير في استدامة التنمية الاقتصادية.

رابعا: أهداف الدراسة

1. تحديد مستوى الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من 2000-2013.
2. تحديد مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من2000-2013.
3. قياس دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة من 2000-2013.
4. تقديم توصيات للقائمين على الاقتصاد الجزائري بخصوص جوانب تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

خامسا: منهج الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة سيتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والأسلوب القياسي لدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة من(2000-2013)، حيث سيتم الاعتماد في هذه الدراسة في جانبها النظري على مصادر المعلومات المختلفة كالكتب، والمقالات والمجلات العلمية، وغيرها من المصادر الإلكترونية.

كما سيتم الاعتماد على السلاسل الزمنية (2000-2013) الخاصة بكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقيم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر لمعالجة الجانب العملي للبحث.

سادسا: أداة الدراسة

لقد تبلورت أداة الدراسة من خلال الاطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، باستخدام وتطوير نموذج قياسي، وللإجابة عن تساؤل الدراسة واختبار فرضياتها سيتم استخدام اختبار جذر الوحدة (unit root test) لقياس درجة سكون السلاسل الزمنية، وسيتم تقدير معادلة الصادرات خارج قطاع المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر، و بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS.

سابعا: النموذج القياسي للدراسة

تم تطوير أنموذج الدراسة التالي:

- تقدير أنموذج الصادرات خارج قطاع المحروقات على الاستثمار الأجنبي المباشر

$$NOE = \beta'0 + \beta 1\ FDI + U \ldots\ldots (1)$$

حيث:

FDI:تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

NOE: مستوى الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

U: البواقي لدالة الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنفاق العام.

الجانب النظري

أولا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "الاستثمار الذي يتم للحصول على مصلحة مستمرة في مشروع يقوم بعمليات في إطار اقتصادي، خلاف اقتصاد المستثمر الذي يستهدف المستثمر به الحصول على الحق في القيام بدور فعال في إدارة المشروع".[1]

كما تعرفه المنظمة العالمية للتجارة: عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها.[2]

2- عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر موضوع عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم النقاط التي يركز عليها المستثمر الأجنبي في اختياره للدولة التي سيقيم فيها استثماره، حيث يفضلون البلدان التي تتميز باستقرار سياسي واقتصادي وقانوني، وأن الأسواق المفتوحة وقلة اللوائح التنظيمية وتسهيلات البنية الأساسية الجيدة وانخفاض تكلفة الإنتاج تمثل عوامل أساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ عليها. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات:[3]

العوامل الاقتصادية: من بينها نذكر

- درجة الانفتاح على العالم الخارجي: الأمر الذي يسهل من حركة التبادل التجاري، وكذا حركة عوامل الإنتاج من حيث درجة الوفرة و الكفاءة.

- القوة التنافسية للاقتصاد الوطني: يفضل المستثمر الأجنبي الاقتصادات ذات المركز التنافسي القوي، وهذا ما يعكس قوة و قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة أي أزمات وامتصاصها.

- زيادة معدل الناتج الوطني: حيث يساهم في خلق رغبات جديدة مما يستدعي جذب الاستثمارات الأجنبية إشباع هذه الرغبات

- نمو معدلات عناصر الإنتاج: تساعد المعدلات المرتفعة على التقدم والتخصص الإنتاجي المتعامل به في السوق العالمي.

- حركة التجارة: حيث أن تحسن شروط التجارة خاصة منها الخارجية يساعد الدولة على تحسين مركزها التجاري وهذا ما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

العوامل السياسية: تنعكس درجة الاستقرار السياسي على استقرار الأوضاع الاقتصادية مما يشجع على إقبال المستثمرين الأجانب. إضافة إلى طبيعة ومدى جودة العلاقات السياسية ما بين الدولة المضيفة والدولة المصدرة للاستثمار، كما أن لطبيعة النظام السياسي الذي تنتهجه الدول تأثير واضح على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديموقراطية توفر الأمان لرأس المال الأجنبي وتتميز سياستها بالوضوح والالتزام بتنفيذها.

العوامل القانونية:

الأنظمة القانونية: تلك التي تحدد الشكل القانوني الذي تتخذه الاستثمارات، والقطاعات الاقتصادية المسموح فيها الاستثمار، القواعد الخاصة بدخول المستثمر الأجنبي إلى غير ذلك.

الحماية القانونية: خاصة الحماية من المخاطر غير التجارية والسياسية، كخطر التأميم ونزع الملكية والمصادرة والتجميد.

الطريقة القانونية لفصل النزاعات التي تحدث بين المستثمر الأجنبي والجهات الحكومية وذلك من درجة التعقيد والتأخير في فصل هذه النزاعات.

3- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

سمحت النتائج والمؤشرات الإيجابية للاقتصاد الجزائري من تحسين صورة المناخ الاستثماري وبالتالي السماح بتوطين عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية، لا سيما تلك التي تمت في قطاع المحروقات في شكل شراكة مع عدد من الشركات البترولية العالمية، بالإضافة إلى عدد كبير من الاستثمارات في قطاعات أخرى كالحديد والصلب و قطاع الكيماويات والأدوية وقطاع السياحة والخدمات والأشغال العمومية ومجالات أخرى.

واستنادا إلى تقارير ال"UNCTAD" فقد تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل ملحوظ في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 من خلال الجدول رقم (4) يوضح المعدلات العامة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2000-2013.

الجدول رقم (1)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من سنة(2000-2013)الوحدة (مليوندولار أمريكي)

السنوات	الاستثمارات الأجنبية الواردة	السنوات	الاستثمارات الأجنبية الواردة
2000	280,1	2007	1 661,8
2001	1 107,9	2008	2 593,6
2002	1 065,0	2009	2 746,4
2003	633,7	2010	2 301,0
2004	881,9	2011	2 581,0
2005	1 081,1	2012	1 499,0
2006	1 795,4	2013	1 691,0

SOURCE : (UNCTAD, UNCTAD statu, 2013)[4]

بالرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ التطور الملفت لحجم الاستثمار الأجنبي خلال الفترة المشار إليها باستثناء سنتي (2002، 2003).وقد حصل أكبر تدفق سنة 2009 بمبلغ 2746,4 مليون دولار، حيث احتلت المرتبة الرابعة ما بين الدول العربية في الاستثمارات الأجنبية الواردة بنسبة تقدر ب6.2 % وبنسبة تغير سالبة تقدر ب38%عن سنة 2013 والتي قدرت فيها الاستثمارات ب 1691,0مليون دولار. و لم تقل التدفقات الواردة عتبة المليار دولار باستثناء سنة(2000، 2003، 2004). وهذه المعطيات ما هي إلا نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والمجموعة الهامة من المراسيم التشريعية التي اتصفت بالانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أعطى

ذلك كله ثماره على شكل مناخ استثماري يجذب إليه العديد من الشركات الأجنبية في مختلف القطاعات. إلا أن هذه التدفقات لازالت ضعيفة، على الأقل بالمقارنة مع دول الجوار كتونس والمغرب ومصر.

ثانيا: ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

كشفت الصدمات الاقتصادية العالمية و التي من بينها الصدمة النفطية في سنة 1986 عن وهن الإقتصاد الجزائري المرتبط أساسا على برحمة أسعار النفط في الأسواق الدولية. لذا تعمد الجزائر على إتباع سياسات و استراتيجيات مختلفة من أجل فك التبعية من خلال تنويع قاعدة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1- واقع التصدير في الجزائر:

تولي الجزائر أهمية بالغة لترقية صادراتها و تنويعها، باعتبارها أهم المخارج لتوفير السلع محليا و فك ارتباط مداخيلها بصادرات المحروقات و توفير النقد الأجنبي، إلا أن ما حدث في الجزائر هو العمل على الترقية من دون التنويع في الصادرات، ما جعل الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على صادرات قطاع المحروقات التي مثلت نسبا مرتفعة بلغت 98.2% و 98% عامي 1980 و 1985 على التوالي، و واصلت في سياق المعدلات نفسها لتصل مع بداية الألفية الثالثة إلى ما بين 98% و 97.5% خلال عامي 2000 و 2009، و بقي الأمر مشابه لسنة 2013 حيث بلغ نسبته96.90% حسب إحصائيات وزارة التجارة الجزائرية. و هو ما يجعل 3% تعطي نظرة واضحة حول تقييم الاقتصاد الجزائري خارج قطاع النفط في الجزائر، و في ضوء ذلك ستحاول تحليل هيكل الصادرات، سلعيا و جغرافيا.

أ- تحليل هيكل الصادرات:

الجدول رقم (2): تطور هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2013) الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	نسبتها من اجمالي الصادرات %	صادرات المحروقات	نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات %	نسبتها من اجمالي الصادرات %	مجموع الصادرات
2000	623	3,18	18947	74,41	96,82	19570
2001	648	3,38	18529	4,01	96,62	19177
2002	734	3,9	18098	13,27	96,1	18832
2003	674	2,73	23972	-8,17	97,27	24646
2004	781	2,43	31305	15,88	97,57	32086
2005	1099	2,44	43937	40,72	97,56	45036
2006	1158	2,12	53456	5,37	97,88	54613
2007	1332	2,21	58831	15,03	97,79	60163
2008	1937	2,44	77361	45,42	97,56	79298
2009	1066	2,36	44128	-44,97	97,64	45194
2010	1526	2,67	55527	43,15	97,33	57053
2011	2062	2,81	71427	35,12	97,19	73489
2012	2062	2,87	69804	0	97,13	71866
2013	2014	3,1	62960	-2,33	96,9	64974

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

إن هيكلة الصادرات بالنسبة للجزائر بصفة عامة تبقى نفسها من سنة لأخرى من حيث الحجم، إذ أن الجزائر تعتبر دولة مصدرة للمحروقات التي تغطي بنسبة متوسطة 97.29% من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2000 – 2013)، الأمر الذي يجعلها عرضة لرحمة الطلب العالمي للمحروقات و أسعاره العالمية .

تعرف الصادرات عموما نمو مطرد خلال سنوات الدراسة بمعدل نمو متوسطة 12.39% بلغ أقصاه سنة 2008 ب 79298 مليون دولار أمريكي و أدناه سنة 2002 بقيمة 18832 مليون دولار أمريكي.

في حين سجلت الصادرات غير النفطية خلال الفترة المدروسة نسبة 03.71% من إجمالي الصادرات ، و هي نسبة منخفضة جدا تنم عن ضعف الاقتصاد الجزائري و عدم تنوعه. كما سجلت الصادرات غير النفطية نمو بمتوسط مقداره 16.92% متراوح بين الانخفاض و الارتفاع، حيث تعتبر أكبر فترة نمو سنة 2000 بنسبة تقدر ب74,41%، وتارة أخرى يشهد فترات انخفاض أقصاها في سنة 2009 بنسبة - 44,97%، في حين شهد في بعض الحالات استقرار في سنة 2012.

ب- التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية غير النفطية:

سنعتمد في تحليل هيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات على المعطيات الواردة في الجدول رقم 4.

الجدول رقم (3): تطور الهيكل السلعي للصادرات لسنتي (2011-2012) Valeurs en Millions

A l' Exportation hors hydrocarbures	ANNEE 2011			ANNEE 2012			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure(%)	
Alimentation	25881	355	17,22	24271	313	14,31	-6,22
Produits Bruts	11717	161	7,80	12950	167	7,64	10,52
Demi-Produits	108994	1496	72,52	128724	1660	75,91	18,10
Biens d'Equipements Agricoles	26	-	0,02	73	1	0,04	180,77
Biens d'Equipements Industriels	2561	35	1,70	2326	30	1,37	-9,18
Biens de Consommation (non-alimentaires)	1115	15	0,74	1241	16	0,73	11,30
Total	150294	2062	100	169585	2187	100	12,84

المصدر : المركز الوطني للمعلومات و الإحصاء CNIS ،المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر، سنة 2012.

إن المتمعن في هيكل و تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال سنتي (2011- 2012)، وفق ما يوضحه الجدول رقم (02) يستخلص ما يلي:

1- سيطر المنتجات النصف مصنعة على هيكل صادرات خارج المحروقات بنسب تفوق 70% ، مع نمو في قيمة صادراتها لسنة 2012 عن سابقتها 2011 بنسبة 18%. تتشكل صادرات المنتجات النصف مصنعة أساسا من (الزيوت و المشتقات النفطية ، و الحديد و الصلب).

2- فيما تشكل الصادرات الغذائية ما نسبته 17.22% من قيمة الصادرات خارج المحروقات في سنة 2011 و نسبة 14.31% في سنة 2012، أي بانخفاض يزيد عن 06%. و تتكون صادرات المواد الغذائية أساسا من

السكر بقيمة 272 مليون دولار لسنة 2013، وما قيمته 34 مليار دولار من المشروبات المعدنية و الغازية لنفس السنة. أما صادرات التمور فتقدر ب30 مليار دولار، و أيضا بعض العجائن الغذائية و المنتجات الزراعية.[5]

3- تتبع صادرات المواد الخام بقية العناصر في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة مساهمة تقدر ب 7.80% لسنة 2011 و 7.64 لسنة 2012، و بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة صادرات المواد الخام في النسبة الإجمالية للصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أنه شهد ارتفاع عن السنة السابقة بقيمة 1233 مليون دولار.

4- أما باقي العناصر مواد التجهيز الصناعية رفقة السلع الاستهلاكية فتشكل متحدة نسب ضئيلة لا تتعدى 3 % في أحسن الحالات.

ت- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية غير النفطية:

سنعتمد عند تحليل هيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات على المعطيات الواردة في الجدول رقم 4.

الجدول رقم (4): تطور الهيكل الجغرافي للصادرات للفترة (2000-2013)

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX عبر الموقع الإلكتروني

VALEUR EN MILLIONS USD										
CLIENTS										
ANNEE	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	Part (%)
EXPORTATIONS HORS HYDROCARBURES	907	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 062	2 014	100
PAYS-BAS	127	81	139	237	40	169	252	448	658	33
ESPAGNE	135	190	125	222	156	300	468	500	345	17
FRANCE	189	215	353	435	216	224	211	204	163	8
ITALIE	63	115	150	240	93	118	164	149	96	5
GRANDE BRETAGNE	19	16	8	6	3	17	27	30	70	3
MALTE	3	1	0	3	11	1	0	1	47	2
TUNISIE	32	50	60	70	41	60	75	38	42	2
MAROC	77	101	108	56	24	30	20	52	41	2
IRAK	0	0	0	-	0	4	15	78	39	2
TURQUIE	69	114	70	140	70	35	37	13	39	2

www.algex.dzcontent.phpartID=1601&op=544.htm تاريخ الاطلاع: 2014/05/25

تعتبر دول الاتحاد الأوربي أكثر تعاملا مع الجزائر في ما يخص عملية التصدير، نتيجة الكثير من الاتفاقيات في إطار التعاون و الشراكة التي تم إبرامها بين الطرفين خلال الأعوام الأخيرة، حيث توجه أكثر من 65% من الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول. إضافة إلى الدول الأوربية الأخرى و الأمريكية الشمالية و الجنوبية. أما الدول العربية و الإفريقية، فلم تتجاوز 3% من إجمالي الصادرات، رغم أن هذه الأسواق تعتبر أكثر جاذبية لامتصاص المنتجات الجزائرية.

و أما في ما يتعلق بالزبائن الرئيسيين لاستقبال المنتجات الجزائرية خارج المحروقات، فبحسب إحصاءات 2013 تحتل هولندا المرتبة الأولى بقيمة صادرات 658 مليون دولار بنسبة تقدر ب 33%، تليها إسبانيا بنسبة قدرها 17% بقيمة صادرات 345مليون دولار. أما في ما يخص الدول العربية فتحتل تونس الصدارة بقيمة صادرات 42 مليون دولار تليها المغرب بقيمة 41مليون دولار ، و كلاهما يشكلان نسبة 2% من الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

2- معوقات الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

تعترض عملية التصدير خارج قطاع المحروقات الكثير من المعوقات و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[6]

المعوقات الرسمية: و التي تتمثل فيما يلي:

- غياب سياسة محددة الأهداف و واضحة و معلنة و معروفة من طرف كل الدوائر و المستويات و المصالح و الأفراد.
- عدم قدرة المساعدات المحلية الرسمية في التغلب على معوقات التصدير.
- عدم وجود نظام ضريبي محفز و مدعم للمؤسسات التي تقوم بعملية التصدير.
- غياب الفعالية و المؤسسات المسؤولة عن تنمية الصادرات.
- ضعف المؤسسات التمويلية في الجزائر، و عدم قدرتها على تدعيم الصادرات الوطنية.
- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي و ما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات، بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشاكل التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.
- ضعف البيئة الاستثمارية المحفزة لجذب الاستثمارات الخارجية القادرة على تنمية الصادرات.

المعوقات الداخلية: تتعلق هذه المعوقات بالإجراءات التي عادة ما تتبعها المؤسسات في إطار أهدافها و عملها، و نذكر منها:

- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد و تصميم المنتجات.
- التخوف من التسويق نحو الأسواق الخارجية، حيث تقتصر أهدافها على تغطية الاحتياجات المحلية فقط.
- محدودية الموارد المادية و المالية التي تساهم في التوسع الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى توجه المؤسسات المحلية نحو خيار السوق الداخلي.
- غياب ثقة التصدير لدى المتعاملين الجزائريين، و ميلهم لممارسة عملية الاستيراد لحصولهم على ربح أكبر مقارنة بقيامهم بإنتاج المنتجات و تصديرها.
- نقص المعلومات و الخبرة في مجال التسويق الدولي، إضافة إلى جانب الضعف التكنولوجي.
- إرتفاع تكاليف المنتوج الوطني مقارنة بالمنتوج الأجنبي، ما يصعب دخول أسواق خارجية، خاصة مع غياب الجودة الفعلية للمنتوجات المحلية.

- عدم إقامة المؤسسات الوطنية اتفاقيات الشراكة و التعاون مع المؤسسات الأجنبية الرائدة، و ترك الأمر فقط على كاهل الدولة.

- غياب التحفيز المادي و المعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع و الابتكار لإنتاج منتجات محلية منافسة.

المعوقات الخارجية: و يقصد بها مجموع المعوقات التي تعترض المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، ومنها:

- عدم القدرة على مواجهة المنافسة القوية من طرف المؤسسات المحلية التي تم التصدير إليها ، أو في ظل وجود الشركات المتعددة الجنسيات العامل في تلك الدولة.

- محدودية منافذ التوزيع في الأسواق الخارجية.

- ارتفاع تكاليف نقل المنتجات الأمر الذي يقلل من تنافسية المنتجات المحلية، نظرا لتركز المعاملات التجارية للمؤسسات الجزائرية نحو الأسواق الأوربية و الدول الأخرى. أمام ضعف التبادلات العربية البينية و استغلال الأسواق القريبة.

- ارتفاع درجة المخاطرة في الأسواق الخارجية.

3- توجهات الجزائر نحو تنمية الصادرات خارج المحروقات:[7]

تحاول الجزائر النهوض باقتصادها من خلال تنويع صادراتها خارج قطاعها النفطي المحتكر بعد الصدمة النفطية لسنة 1986 و ذلك من خلال جملة من الإجراءات كان بدايتها في نفس السنة من خلال تقديم تشجيعات جبائيه وردت في قانون المالية عن طريق إعفاء ضريبي على أرباح الشركات على المؤسسات التي تنجز أعمال تجارية في الخارج، إضافة إلى المرسوم رقم (86-46) الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1986 و المتعلق بتقديم المساعدات مالية لتنمية الصادرات، و منذ تلك الفترة توالت الجهود التي تصب في معظمها على بناء اقتصاد تصديري متنوع خارج المحروقات، و أهم هذه الإجراءات:

- سياسة سعر الصرف: قامت السلطات النقدية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في كل مرة استوجب ذلك في كل من أفريل 1994 حيث خفضت العملة بمقدار 50% ثم أتبعه تخفيض في سبتمبر 1994، و كذا آخرها التخفيض التدريجي بمقدار 10% في مطلع سنة 2014. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات القابلة للتصدير ، و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.

- تأمين و ضمان الصادرات: إنشاء نظام جديد لتأمين و ضمان الصادرات، بداية من سنة 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX)، و تعمل بذلك على تامين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية ،بعد ان كان يتم من طرف شركات تامين غير مختصة.

- تمويل الصادرات: تسهيل عملية منح الائتمان للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو العمليات التصديرية.

- إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات FSPE : يساعد المؤسسات المصدرة على المشاركة في المعارض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة للتعريف بالمنتجات المحلية، مع تحمل أعباء النقل عند القيام بالعرض، فضلا عن مصاريف الإشهار الخاصة بالتظاهرات.

- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI، و الشركة الجزائرية للأسواق و المعارض SAFEX، و الرصد الوطني للأسواق الخارجية، إضافة إلى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية PROMEX الذي يعمل على دعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية المرغوب تسويق المنتجات إليها.

- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات يتولى مهمة رسم الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، ومتابعة تنفيذها.

- إنشاء ملف وطني للمصدرين FINDEX : مهمته إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين، لتمكينهم من الحصول على جميع المعلومات المجانية الخاصة بالأسواق الخارجية.

- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك: حيث تقوم المؤسسة المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدر إليه.

- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج لتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة بالجزائر.

- تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع.

- عصرنة إدارة الجمارك على مستوى اليات العمل بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية ،وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير .

- إصدار الجزائر لقانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يكون مرجعا لبرامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات.

الجانب العملي للدراسة

1. اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية:

سنقوم باختبار السكون(Stationary)للسلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير عند المستوى level)(والجدول التالي يبين نتائج اختبار جذر الوحدة –ديكي فولر(ADF) -لمتغير الأنموذج:

الجدول رقم(05):اختبار جذر الوحدة

VARIABLES			CRITICAL VALUE		
#	FDI	NOE	1%	5%	10%
First difference	-5.27	-3.02	-5.11	-3.51	-2.89

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات E views

يظهر الجدول رقم (05) أن جميع المتغيرات أقل من القيمة الحرجة على مستوى دلالة 5%، 10%، وهذا يعني أن متغيرات الدراسة تتسم بالاستقرار.

يرى العديد من الباحثين أن اختبارADFغير قادر على التمييز الجيد بين السكون وعدم السكون للسلاسل الزمنية ذات الدرجة العالية من الارتباط الذاتي، حيث أنه ينبئ بشكل غير صحيح عن وجود جذر الوحدة UNITROOT في حالة التغير أو الانفصال في السلسة الزمنية، لذلك يتم الانتقال إلى اختبارPhilips Peronالذي يتميز عن اختبار ADFبأنه يعطي تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت يعتمد على تغير الزمن بالإضافة إلى Structural Break.

والجدول التالي يبين نتائج اختبار جذر الوحدة-PP- لمتغير الأنموذج.

الجدول رقم(06):اختبار جذر الوحدة

VARIABLES			CRITICAL VALUE		
#	FDI	NOE	1%	5%	10%
First difference	-4.27	-2.89	-3.37	-2.67	-1.64

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات E views

يظهر الجدول رقم (06) أن جميع المتغيرات أقل من القيمة الحرجة على مستوى دلالة 5%، 10%، وهذا يعني أن متغيرات الدراسة تتسم بالاستقرار.

2. تقدير دالة الصادرات خارج المحروقات على الاستثمار الأجنبي المباشر:

تم تقدير المعادلة رقم (2) المتعلقة بدالة الصادرات خارج المحروقات حسب منهجية المربعات الصغرى وتم الحصول على النتائج التالية:

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2013.

$$NOE = \beta'0 + \beta_1 \log FDI + \ldots\ldots U \qquad (2)$$

$$NOE = 29.59 + 0.61 \log FDI + \ldots\ldots U$$

t=(9.164) (7.21) (9.16)

prob= (0.002) (0.015) (0.013)

يتبين من المعادلة رقم (2)أن هناك دور الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2013. وذلك استنادإلى قيمة T المحسوبة الخاصة بمتغير الإنفاق العام، التي بلغت (07.21) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، على مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، كما أن مستوى المعنوية الخاصة بهذا المتغير قد بلغت (prob=0.015) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد دور للاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة من 2000-2013، وقبول الفرضية البديلة.

حيث تتصف دالة الصادرات خارج قطاع المحروقات على الاستثمار الأجنبي المباشر بمرونة قدرت بـ (0.61)وهي تدل على وجود دور إيجابي لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات:

جاءت هذه الدراسة لتقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2013، وبعد إجراء الاختبارات الضرورية واللازمة (اختبار جذر الوحدة، أنموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، توصلت الدراسة من خلال الدراسة القياسية إلى النتائج التالية:

1. أن هناك توسع إيجابي عام في تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2013، من خلال البرامج الضخمة التي سطرتها الدولة، بدءا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وصولا إلى البرنامج الخماسي 2010-2014، ويعزو الباحثين هذه النتيجة إلى الارتفاع للإنفاق العام نتيجة الصعود المستمر لأسعار البترول، وتزايد العائدات النفطية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2. تبين من نتائج تحليل تقدير دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال فترة 2000-2013، حيث أن الزيادة في مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان له دور في زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات ، حيث قدرت مرونة دالة الصادرات خارج قطاع المحروقات على الاستثمار الأجنبي المباشر بـ(0.61)مما يدل على التسهيلات الكبيرة التي تخصصها الجزائر في جانب نفقات التجهيز، والتي تركزت في أغلبها في النفقات المخصصة للاستثمار في الهياكل القاعدية و تشجيع ودعم الاستثمار المحلي، خاصة إذا شمل الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية، أما نفقات التسيير فهي معدة لتفعيل و تنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وكذا النفقات التحويلية و التي لها دور في تقدير الدعم المادي المباشر للمؤسسات التي تعمل على التصدير خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى الدعم المعنوي و جلب المعلومات التسويقية عن الأسواق الخارجية .

- التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة تسريع وتيرة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، في القطاع الضريبي والبنكي وحتى القانوني، بشكل يوازي أو يفوق وتيرة تطبيق المشاريع والبرامج الاتفاقية، وذلك بهدف ضمان فعالية أكبر في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. محاولة دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم أنها تمثل الدعامة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال نشاط المقاولة من الباطن، وتوفيرها للمواد الأولية للاستثمارات.

3. تركيز الاهتمام على إعطاء الأولوية في تخصيص النفقات العامة للبرامج والقطاعات التي تضمن جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودعم المؤسسات التصديرية خاصة خارج قطاع المحروقات.

4. ضرورة الحد من الإفراط في الإنفاق الاستهلاكي، وإعطاء دور أكبر للإنفاق الاستثماري.

5. الحد من الأحادية التي يعني منها الاقتصاد الجزائري بسبب اعتماده على النفط، عن طريق تنويع مصادر الدخل القومي بزيادة فعالية الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التركيز على استراتيجية التصدير.

6. تنشيط مكانيزمات آلية سعر الصرف للاستفادة منها في دعم تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الأجنبية و تنشيط العمل التصديري.

7. توفير المناخ الملائم لاستقطاب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب للاستثمار خارج قطاع المحروقات و الاستفادة من الخبرة و التكنولوجيا لتنويع المنتجات المحلية و زيادة الإنتاج من أجل التصدير.

8. تقديم تحفيزات جبائيه و إدارية لزيادة العمل الاستثماري بصفة عامة و الأجنبي خارج قطاع المحرقات بصفة خاصة لخلق الفوائض الإنتاجية من أجل التصدير.

9. تفعيل و تنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الهوامش والمراجع:

[1]- صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية ، مصر، 2006، ص: 35.

[2]- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية-،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص:251.

[3]- نزيه عبد المقصود مبروك، الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص ص: 87-89.

[4] - World Investissement Report 2014 (UNCTAD).

[5]- إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، عبر الموقع الإلكتروني :

تاريخ الاطلاع يوم: 2014/05/25. -www.algex.dzcontent.phpartID=1603&op=544.htm

[6]- وصاف سعيدي و قويدر محمد، تنمية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العددان : 34-35، السنة : صيف 2005، ص: 214-236.

[7]- وصاف سعيدي و قويدر محمد، تنمية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص ص: 214-236.